سياسة فرنسا إتجاه تشاد
(1960 -1984)

د/ نجمي رجب ضياف ـ كلية الآداب ـ جامعة طرابلس
الأسم : Nagmy Ragab Daif

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على سياسة فرنسا الإستعمارية اتجاه تشاد ، بإعتبار أن دراسة هذه المواضيع يعتبر مثالا واضحا لكون تشاد أهم محطة عسكرية لفرنسا في القارة الافريقية بعد الإستقلال وإحتفاظ فرنسا بقوات كبيرة في هذه الدولة المتاخمة لدول عربية شرق أوسطية ودول أفريقية في الوسط والغرب ويركز البحث كذلك لكون تشاد مستعمرة فرنسية إرتبطت معها بعلاقات قوية جداً أثرت في مجريات الأحداث ، وكانت سياسة فرنسا في تشاد كسياستها في باقى المستعمرات الافريقية ، وهى سياسة احتواء الشعوب المستعمرة إستيعاب ثقافى وهى فرض الثقافة الفرنسية على المستعمرات من لغة ونظم الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهذا ماسيتم مناقشته في ثنايا البحث

مدخل :

قامت فرنسا خلال العصر الاستعماري بتوحيد تشاد مع ما تعرف الآن بجمهورية أفريقيا الوسطى، والجابون وجمهورية الكونغو، وسمت الاتحاد الذي نشأ بين هذه الدول باسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية. وفي حين أن فرنسا حكمت الجزء الجنوبي من تشاد باعتباره مستعمرة تقليدية بحكم مدني، وتوفير تعليم أساسي له، ونشاط تنصيري واسع واستغلال جيد للموارد الطبيعية هناك، فإنها حكمت شمال ووسط تشاد بنظام الحكم غير المباشر من خلال اعتمادها على الزعماء القبليين والدينيين التقليديين واعتمدت عليهم في إدارة شؤون السكان المحليين في هذه المناطق (1).

وإذا نظرنا إلى توزيع، وتخصيص المسارات، فقد غيرت فرنسا طرق التجارة المؤدية إلى السودان وشمال أفريقيا، وجعلتها تمر من عاصمة البلاد الجديدة فورت لامي في الغرب. وقد أسهم ذلك في ازدهار غرب تشاد على حساب مدينة أبيشي في الشرق، والتي كانت لفترة زمنية طويلة ملتقى

القوافل التجارية الآتية من الشمال والعائدة إليه وكانت عامل ربط قوي بين تشاد وجارتها السودان. وبدأت الحالة الاقتصادية لسكان شرق تشاد في التراجع مما دفع أعدادا غفيرة منهم إلى الهجرة إلى غرب السودان. وقد أسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية في الشرق، وبالذات في إقليم وداي، تفشي المجاعة التي أصابت دول الساحل في عامي 1913- 1914. غير أن التدخل الفرنسي في الشمال لم يكن وبالا خالصا على اقتصاده وعلاقته بالسودان؛ فقد استفادت الحركة التجارية بصفة عامة من النظم الأمنية التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الطرق الرابطة بين أجزاء تشاد، وتلك التي تربط بين تشاد والدول المجاورة، فقد ساعد ذلك على التقليل من الهجمات التي كانت القوافل التجارية تتعرض لها في أسفارها من قبل شباب بعض القبائل الشمالية وبالذات التوبو(2).

كذلك كانت اتفاقية التعاون التشادية الفرنسية، وهي إحدى الاتفاقيات الثلاث التي أبرمتها فرنسا مع ثلاث دول أفريقية (تشاد: 11 أغسطس 1960 وجمهورية وسط أفريقيا: 13 أغسطس وجمهورية الكونجو برازافيل: 15 أغسطس)، عاملا محددا للعلاقات التشادية السودانية، وكانت تنص على أن الدول الثلاث توافق على وضع نظام دفاعي مشترك بالاتفاق مع فرنسا يكفل الأمن أيضا للجماعة الفرنسية كما تنص المادة/2 على أن تتعاون الأطراف الموقعة وتتشاور بصفة دائمة حول المسائل المتعلقة بالدفاع كافة ، أي وضع نظام دفاعي مشترك ورباعي وليس اتفاقا ثنائيا بين فرنسا وكل الأطراف الثلاثة الأخرى ومن هذا المنطلق يحق للكونجو ولجمهورية وسط أفريقيا أن يشاركا في إعادة الأمن في شمال تشاد ومع ذلك، فإن اتفاق 11 أغسطس 1960 المبرم بين فرنسا وتشاد لا يعد تحالفا عسكريا بل اتفاق تعاون عسكري كما ينظم نوعا من التعاون الإداري والمادي بين جيشين ولكن دون تحالف عسكري على ساحة القتال وأخيرا تنص المادة/6 على أنه يحق للقوات المسلحة التشادية طلب مساندة لوجيستيكية من القوات المسلحة الفرنسية على أن لا تشمل هذه بأي حال المشاركة المباشرة في القتال الذي يقوده النظام التشادي ضد أعدائه في الداخل والجدير بالملاحظة أيضا، بأن الجزء الشمالي من تشاد كان منذ احتلت فرنسا الإقليم في بداية هذا القرن خاضعا لإدارة عسكرية فرنسية(3).

وعلى سبيل المثال فإنه في 28 أغسطس 1968 اضطر الرئيس طمبالباى إلى طلب عودة القوات الفرنسية للقضاء على حركة التمرد في الشمال وبذلك عادت القوات الفرنسية إلى تشاد حيث بقت من 1969 حتى، 1972 كل هذا بناء على طلب المسؤولين التشاديين أنفسهم كذلك في سبتمبر 1975 عندما اندلع الصراع في صفوف الجيش التشادي وامتدت حركة التمرد من الشمال إلى الجنوب لتسيطر على جزء كبير من البلاد، تدخلت القوات الفرنسية، مرة أخرى، وبعدها بـ 6 أشهر في باريس وقع الطرفان التشادي والفرنسي على اتفاقية جديدة للتعاون العسكري والفني كان أهم ما أستمر فيها أنها تمنح الحق للطائرات الفرنسية العسكرية والمدنية في الهبوط في تشاد وفى التحليق فوق الأراضي التشادية(4).

كما أن كون تشاد دولة حبيسة في حين أن السودان تطل على البحر الأحمر كان آخر من محددات العلاقات بين تشاد والسودان، وعلى سبيل المثال فإن ج. دو سي لينج J. de C Ling، من قسم غرب أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية، أن السيد جوليوس ووكر Julius Walker قد دعاه لمقابلة السيد حسين جواجوسو Hissane Guiagoussou، رئيس القسم الثالث (وهو قسم المنظمات الدولية) في وزارة الخارجية التشادية، في 20 ديسمبر (1971) خلال حفل غداء (وكان يقضي يومين في لندن في طريق عودته من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك إلى فورت لامي كما أوردت الوثيقة). وذكر عنه أنه شخص ذكي وودود وإن كان قد بدأ في بعض ملاحظاته للسيد ووكر ممتعضاً من الفرنسيين إلى حد ما. وقد أوضح جواجواسو لينج نقاطاً مهمة منها:

- أن كون تشاد بلداً حبيساً قد سبب العديد من المشكلات الاقتصادية التي كان يمكن التغلب عليها لو كانت الكاميرون أكثر تعاوناً في مسألة السماح ببناء خطوط سكك حديدية بين البلدين؛

- وشعر أنه (وفقا لما لاحظه كاتب الخطاب) مضطر للقول إنه يعتقد بشكل شخصي أن المحرك الأساسي لحكومة جلالة الملكة في تسوية الأمر مع السيد سميث هو التخلص من المشكلة الروديسية مهما كانت التكاليف. وقد استخدم كاتب الخطاب عبارة "تغيير الاتجاه" لكنه عبر عن عدم اعتقاده أنها

قللت من حجم الفاصل بين موقفيهما[1]. كما تعتبر الحدود الشمالية لتشاد، والتي تشترك فيها مع ليبيا، أحد الآثار السيئة للاستعمار مثل أي حدود أخرى في أفريقيا، ومن البديهي ملاحظة أن الحدود السياسية بين الدول الأفريقية هي أسوأ أنواع الحدود حيث اعترف الأوروبيون أنفسهم بأن تلك الحدود التي اصطنعها استعمارهم قامت على أساس من الجهل بالكثير من الحقائق الطبيعية والبشرية عن تلك القارة(5).

ويمكن تلمس هذا المحدد الإقليمي من خلال تتبع مسألة ترسيخ الحدود الاستعمارية من قبل القوى التي كانت نافذة في المنطقة، ففي الخامس من أغسطس 1890 استطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة بريطانيا بأن تمد نفوذها الساحلي على البحر المتوسط جنوبا حتى خط يمتد من ساي (Say) على نهر النيجر حتى باروا (Barroua) على بحيرة تشاد. وكان معروفا أن جنوب هذا الخط توجد سلطنة واداي (Ouaddei) التي كانت قد وصلت إلى مرحلة من الانحلال السياسي ابتداء من عام 1798 عقب وفاة السلطان يوسف، أما في غرب هذا الخط فكانت توجد مملكة البورنو (Barnou) الواقعة شمال نيجيريا الحالية، والتي استطاع رابح فضل الله إقامة مملكة إسلامية بها، وأما في الشمال فكانت توجد جماعة التوبو (6).

وبعد مؤتمر برلين 1884/ 1885 استطاعت الدولة العثمانية توسيع نفوذها في ولايات برقة وفزان وطرابلس، وعندما صدر تصريح لندن 1890 اعترضت عليه حفاظا على مصالحها ومحاولة منها لاسترداد المناطق التي تقع ظهر إقليم طرابلس كافة ، والتي تصل إلى بحيرة تشاد[6]. وفي عام 1896 اتفقت فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ كل منهما في القارة الأفريقية، وفي 21 مارس من نفس العام تم الاتفاق على أن تمتد الحدود بين تشاد وليبيا من خط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول 16 درجة شرقاً، ويتجه إلى الجنوب الشرقي ليلتقي مع خط طول 24 شرقاً، ونتيجة لذلك أقام الفرنسيون في عام 1900 حصن (لامي) بعد القضاء على رابح فضل الله في موقعة كوسيري، واعترضت الدولة العثمانية على احتلال فرنسا وبريطانيا لهذه الأراضي وشرعت في عام 1908 في إنشاء حصن بارداي (Bardou) وأقامت مركزا آخر في يو (Yoa)، وظل النزاع قائماً بين فرنسا والعثمانيين

حتى قامت الحرب التركية الإيطالية في 29 سبتمبر 1911، واضطر الأتراك بعد هزيمتهم إلى توقيع معاهدة أوشي (Ouchy) بلوزان في 18 أكتوبر 1912، ورحلت تركيا عن ليبيا وقامت فرنسا بالاستيلاء على كل المناطق التي حددتها اتفاقية 1899 مع بريطانيا(7).

وبعد عدة اتفاقيات عقدت معاهدة روما في عام 1935 وتم التنازل لإيطاليا عن شريط من الأراضي مساحته 114 ألف كم مربع، ضم إلى أراضي ليبيا الجنوبية، وكان داخله معسكر صغير في أوزو (Aozou)، ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط أوزو (Banded'Aozou)؛ ففي 21 مارس 1899 تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ لكل منهما وهو من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول 16 شرقاً، ثم يتجه إلى الجنوب الشرقي مع خط طول 24 شرقاً مع دائرة عرض 23 شمالاً، فاعترضت الدولة العثمانية على الاتفاق وظل النزاع بين فرنسا والدولة العثمانية قائما حتى قامت الحرب التركية الإيطالية عام 1911 والتي انتهت بهزيمة تركيا وعقد معاهدة أوشي لوزان عام 1912 فرحلت تركيا وقامت فرنسا بالاستيلاء على المناطق التي حددتها اتفاقية عام 1899، وتم التأكيد على ذلك في مؤتمر باريس عام 1919 وفي تحديد الحدود عام 1923 (8).

وفي 7 يناير 1935 تمكنت إيطاليا من توقيع معاهدة روما أو لافال-موسوليني حيث تم بمقتضاها التنازل عن قطاع أوزو الذي تبلغ مساحته 114 ألف كم مربع ليضم إلى ليبيا، لكن الغزو الإيطالي لإثيوبيا وإدانة إيطاليا من قبل عصبة الأمم حال دون التصديق عليها، وكان خط الحدود في منطقة أوزو يمشي بخط مستقيم باستثناء بعض الأجزاء الطفيفة في الغرب، وعندما هزمت إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ووضعت كل ممتلكاتها تحت تصرف عصبة الأمم التي أصدرت في عام 1950 قرارها رقم 129 الذي نص على أن تعيين حدود ليبيا بوصفها إحدى المستعمرات الإيطالية السابقة ينبغي حلها من خلال المفاوضات الثنائية مع الحكومة الفرنسية بأعتبارها هي التي تسيطر على تشاد، والحكومة الليبية فور استقلالها.

وبتطبيق هذا القرار بادرت الحكومتان إلى توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار عام 1955 نصت على أن الحدود المشتركة بين ليبيا وتشاد هي تلك الحدود التي اعترف بها وقت إنشاء المملكة الليبية وهو ما يعني أن إقليم أوزو يقع ضمن الأقاليم التشادية، إلا أن حكومة ما بعد الثورة عادت لتطرح مسألة

ترسيم الحدود مع تشاد من جديد منذ عام 1973 حيث أعلنت ليبيا ضم أوزو إلى أراضيها وتمركز قواتها فيها(9).

وكما هو معروف فقد كانت تشاد مستعمرة فرنسية ارتبطت معها بعلاقات قوية جدا أثرت في مجريات الأحداث بين فرنسا وتشاد من جهة، وبين تشاد والسودان من جهة أخرى. ويظهر مدى ارتباط فرنسا بتشاد في 26 أغسطس 1940 حيث اتخذت فرنسا من تشاد مركزا عسكريا للقوات الفرنسية ضد ألمانيا، وكانت بحيرة تشاد مركزا رئيسا لقوات الحلفاء، وكان مطار فورت لامي- العاصمة قاعدة جوية مهمة لتدعيم جيوش الحلفاء وخاصة للطائرات الأمريكية المتجهة إلى الشرق نظرا للموقع الاستراتيجي للمدينة البعيدة عن منطقة العمليات العسكرية لدول المحور، وقد قيل إن هناك الكثير من التشاديين البالغ عددهم عشرة لواءات من المشاة يقاتلون إلى جانب قوات فرنسا الحرة(10).

وكانت سياسة فرنسا في تشاد كسياساتها في باقي المستعمرات الأفريقية، وهي سياسة احتواء الشعوب المستعمرة استيعاب ثقافي، وهي فرض الثقافة الفرنسية على المستعمرات من لغة ونظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتأثير النفسي الذي يشعر معه الشخص المستعمر وكأنه جزء من الكيان الفرنسي، وقد فرضت فرنسا على تشاد تحالفات مع بعض الحكام التشاديين مثل عبد الرحمن قوران سلطان باغرمي لمواجهة رابح فضل الله على سبيل المثال، غير أن فرنسا سرعان ما تنكرت لتحالفاتها القبلية وأزالت كل الممالك التشادية وربطت تشاد سياسيا بأفريقيا الفرنسية الاستوائية (الكونغو والجابون وأفريقيا الوسطى)، وعينت فرنسا مجموعة من الإداريين الفرنسيين للاضطلاع بمهمة الحكم، واستبعدت العناصر الوطنية المحلية، وعندما استعانت بعناصر غير فرنسية فإنها استخدمت عناصر غير تشادية من جزر الهند الغربية[1]. وعملت فرنسا على إنشاء مجتمعات حضرية جديدة في تشاد مثل فورت لامي وفورت أرشامبول تركزت في الجنوب، إلا أن سكانها ظلوا على عاداتهم وتقاليدهم، وكان أكبر أثر للاستعمار الفرنسي في تشاد هو خلق طبقة من المثقفين المرتبطين بالثقافة الفرنسية، وانقسم المجتمع التشادي إلى طبقتين: (1) الطبقة الحاكمة ومعظمها من غير المسلمين من

الـذين نشـئوا متشـربين بالثقافـة الفرنسـية، وهـي طبقـة قليلـة العـدد وقويـة النفـوذ، (2) مجموعـات أخـرى وهـي الأكبـر عـددا والألصـق بـالأعراف والتقاليـد التشادية والأقل حظا في السلطة والثروة(11).

وعملـت فرنسـا بعـد ذلـك بـالتواطؤ مـع بعـض الزعمـاء علـى ربـط تشـاد بالـدائرة السياسـية الفرنسـية منتهـزة فـي ذلـك رغبـة تشـاد فـي الحصـول علـى المسـاعدات الماليـة والخبـراء والفنيـين، وجـاء ذلـك بعـد توقيـع تشـاد وفرنسـا علـى مجموعـات مـن الاتفاقيـات فـي 15 أغسـطس 1960 أي بعـد أربعـة أيـام فقـط مـن إعـلان الاسـتقلال وهـذه الاتفاقيـات شـملت: اتفاقيـة الـدفاع المشـترك بـين الـدولتين، واتفـاق التعـاون الثقـافي حيـث اعتبـرت اللغـة الفرنسـية بمقتضـاه لغـة رسـمية للـبلاد، واتفاقيـة تتعلـق بالجانـب السياسـي والدبلوماسـي مـن تبـادل السـفراء وإقامـة القنصليات(12).

وعقـب الاسـتقلال فـي عـام 1960 تـولى الجنـوبي فرانسـوا تومبالبـاي رئاسـة الـبلاد، والـذي قـام بعـد توليـه بفتـرة وجيـزة بحظـر جميـع الأحـزاب السياسـية باسـتثناء حزبـه الحـاكم كمـا قـام بممارسـة التمييـز ضـد الإقليمـين الأوسـط والشـمالي للـبلاد. وأدى حكمـه المتشـدد إلـى حـرب أهليـة ممتـدة اسـتمرت أكثـر مـن عقـد كامـل (1965- 1975) مـع المسـلحين مـن الشـمال والوسـط[1]. وقـد اسـتمرت حالـة الركـود الاقتصـادي فـي تشـاد، وعـاد الفضـل فـي اسـتمرار الأداء الاقتصـادي لهـذه الـبلاد للسـوق المشـتركة the Common Market (الأوروبيـة) التـي كانـت تقـدم دعمـاً لصـادرات تشـاد مـن القطـن. وقـد غيـر إنشـاء شـركة تشـاد للقطـن Cottontchad مـن الأحـوال قلـيلاً، وهـي لا تـزال تقـع فـي باريس وتقدم أسعارا أفضل قليلا للتشاديين(13).

ومـع ذلـك، يلاحـظ أن الاتفاقيـات المبرمـة بـين فرنسـا وتشـاد، لـم تـنص صـراحة علـى أي تـدخل عسـكري سـافر مـن قبـل فرنسـا فـي تشـاد، بـل كانـت تقتصـر علـى التـزام فرنسـي بـدعم وسـائل دفـاع الجـيش الـوطني التشـادي وإمـداده بالأسـلحة والفنيـين العسـكريين، كـل هـذا فـي نطـاق التـزام مشـترك للـدفاع عـن "الجماعـة الفرنسـية"، ولكـن سـرعة تـدهور الوضـع العسـكري فـي تشـاد، نتيجـة لانتشـار حركـة التمـرد، حـث بالمسـؤولية الفرنسـية، إلـى إضـفاء تفسـيرات خاصـة

لهذه الاتفاقيات، وعلى نحو يتيح للحكومة الفرنسية، تلبية نداء الرئيس طمبالباى(14).

وبذلك تم إرسال قوات عسكرية فرنسية إلى ساحة القتال وكانت مهمة هذه القوات، تتلخص في الآتي: إعادة حرية الاتصالات داخل تشاد وإعادة تنظيم الجيش الوطني، والحد من مناطق المقاومة، مع السماح للإدارة المدنية باستعادة سيطرتها، وكسب ثقة السكان المفتقدة وعلى هذا النحو، أخذ الوجود العسكري الفرنسي يزداد أهمية في تشاد والجدير بالذكر أن قرار الرئيس طمبالباى بالالتجاء إلى المعاونة العسكرية الفرنسية، لم يلق تأييد العديد من المسؤولين التشاديين، إذ كان بعضهم يفضل الالتجاء إلى دولة أجنبية أخرى لدعم الجيش الوطني بالسلاح والمعدات، كما كان بعضهم الآخر يرى الحل في إجراء إصلاح إداري جذري يستهدف إحداث توازن جديد أكثر تعبيرا عن التركيبة العرقية والدينية للسكان.، ومن جهة أخرى، فإن قبائل السارا التي ينتمي إليها الرئيس طمبالباى، والتي فضلها على الآخرين، لم تؤيد أيضا هذا القرار، الذي كان في نظرها يعد مساسا لنفوذها الوطني على أية حال، ففي منتصف عام 1971 كانت حركة التمرد تعانى من شدة الهجمات التي شنتها عليها القوات الوطنية والفرنسية وتم لها إقرار أمن نسبى في بعض المناطق، ولكنها فشلت في القضاء على الحركة فرأت القيادة العسكرية الفرنسية، أن مهمتها قد تحققت وانسحبت عن تشاد، ولم يبق منها سوى 500 إلى 600 جندي في العاصمة، متمركزين داخل قاعدة مؤجرة لهم بمبلغ سنوي قدره 60 مليونا من الفرنكات(15).

وخلاصة القول فقد كانت دارفور هي الأرض التي يتم منها تغيير كل الحكومات التشادية منذ الإطاحة بحكومة تومبالباي التي جاءت بعد الاستقلال وحتى هبري الذي أزاحته حكومة إدريس ديبي الحالية، كما أن معظم حركات المعارضة للأنظمة التشادية كانت تنطلق من دارفور ابتداء من حركة التحرير الأولى (فرولينات) وحتى إدريس ديبي، ولهذا فعلاقة تشاد بأزمة دارفور علاقة أمن قومي[1]. فقد انسحب إليها حسين هبري في ديسمبر 1980 بعد هزيمته الأولى في الحرب الأهلية التشادية، وفيها حصل على مساعدات دخل بها إلى انجامينا في يوليو 1982، وفي دارفور لجأ إدريس ديبي بعد

خلافه مع حسين هبري في مطلع عام 1989 ثم رجع منتصرا إلى تشاد في عام 1990، ولا تزال الفصائل المعارضة للحكومة التشادية تأمل في موضع قدم في دارفور لإحساسها أن أي تغير في انجامينا لن يتم غلا عن طريق البوابة الشرقية لتشاد وهو الأمر الذي يؤكد على ما يلي:

1- أثر السودان على استقرار تشاد وقبوله وسيطا محايدا في النزاع الدائر بين الفصائل التشادية، ففيه وقعت اتفاقية الخرطوم الأولى في عام 1977 والثانية في فبراير 1978، وهما الاتفاقيتان اللتان أدتا إلى المصالحة بين الفصائل وبين الحكومة التشادية.

2- تأثر دارفور بالصراع التشادي، وخاصة بعد تحول طبيعة الصراع داخل الشمال نفسه، إذ كان لكل قبيلة في الشمال التشادي امتداد في دارفور مما يجعل الإقليم جزءا من الحرب نفسها وليس مساعدا فيه فحسب، وعلى سبيل المثال أدى الصراع بين هبري والقبائل العربية إلى نزوح أعداد كبيرة منها إلى السودان(16).

لقد كان للدول الاستعمارية دور في رسم حدود السودان مع جيرانه، فإيطاليا كان لها دور في تعيين حدود السودان مع أرتيريا وليبيا، وفرنسا لعبت دوراً في بلورة حدود السودان مع تشاد وأفريقيا الوسطى، أما بلجيكا فقد قامت بتسوية الحدود مع الكنغو قبل انفصال جنوب السودان، وبريطانيا كان دورها في تسوية الحدود مع مصر وأثيوبيا. والسودان كغيره من الدول الأفريقية ورث حدوداً بعد نيله الاستقلال حددت دون إرادته، واتسمت بالعديد من النواقص والعيوب نتيجة لتعميم الوصف وانقسام القبائل، وعدم التخطيط ووضع المعالم بوضوح على الأرض في معظم الأحيان. وبالرغم من ذلك فقد تعهد السودان كغيره من الدول الأفريقية باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال والموروثة من الاستعمار في مؤتمر برلين 1884- 1885 والتي تأكدت في مؤتمر القمة الأفريقي الأول عام 1963(17).

وفيما يتعلق بوضع الحدود وأثرها في العلاقات بين الدولتين، فإن المشاكل الحدودية جاءت نتيجة لعدم دقة الوصف واعتماده على معالم قابلة للزوال وانقسام القبائل والقرى الحدودية، وبالرغم من ذلك كان للحدود أثارها الإيجابية حيث جعلت من الدولتين نموذجاً للتعايش السلمي بين الدول منذ فترة

مملكتي دارفور ووداي وذلك للرابطة التي أوجدها الإسلام وثقافته في البلدين، وتعاهد كل من سلطان الفور وسلطان وداي على عدم خيانة أي منهما للآخر وتقاسما المسافة بينهما ووضعا عليها مسامير ضخمة لتصبح حاجزاً بين المملكتين، وهذا يدل على أن مفهوم الحدود لم يكن في ذلك الزمن هو نفس مفهوم الحدود الآن، حيث كان يعني حفظ حدود السلطة وصلاحيات كل سلطان على رعاياه.(18)

ويبلغ طول الحدود مع تشاد 1280 كيلومتر تقريباً، ويحكمها عدد من الوثائق وقعت بين بريطانيا وفرنسا عام 1898 و 1919 و برتوكول 1924 الذي تم بموجبه تخطيط الحدود المشتركة، وهي نفس الاتفاقيات التي تحكم حدود السودان مع أفريقيا الوسطى حيث إنهما (أفريقيا الوسطى وتشاد) كانتا مستعمرتين فرنسيتين(19).

ونشير إلى اشتراك البلدين في الإنتاج الزراعي والرعوي وذلك بفضل تشابه المناخ فيهما، وكذلك النشاط الاقتصادي، خاصة خلال وبعد الحقبة الاستعمارية، إذ عمدت دولتا الاستعمار بريطانيا في السودان وفرنسا في تشاد إلى إقامة نظام اقتصادي في البلدين ظل مرتبطاً بهما، فقد أدخلت زراعة القطن في تشاد والسودان وكذلك الفول السوداني، وأخيراً دخل النفط في الدورة الاقتصادية للبلدين, فضلا عن ذلك، فإن النشاط الاقتصادي التقليدي يسود في كل من تشاد والسودان, فالنشاط الرعوي يمارس فيهما إلى جانب الزراعة التقليدية البسيطة للاكتفاء الذاتي، وقد تتأرجح أحياناً بفعل شح الأمطار أو تنقض عليها الآفات(20).

كان الاقتصاد السوداني يعاني من الافتقار شبه الكامل للبنية الأساسية والاعتماد التام على محصول القطن لتحقيق عائدات من العملة الأجنبية (وقد قدم السودان حوالي 30% من الناتج العالمي من القطن في العام 1975/1974). ونتيجة لذلك فإن السودان يعتمد بقوة على تقلبات سوق السلعة العالمي، وكان عجزها عن تصدير قدر كبير من محصولها من القطن في عام 1975 والتدني الكارثي للمحصول في هذا العام بسبب الطقس السيئ قد ترك خزانة البلاد خاوية من أية عائدات من العملات الأجنبية. وبلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في عام 1976 إلى أكثر من 30%(21).

أولاً- تاثير التحولات على تشاد :

وتعرضت تشاد لانقلابات عسكرية وإضرابات أطاحت بتومبالباي في 13 أبريل 1975 والذي لقي مصرعه متأثرا بجراحه وتم تشكيل مجلس عسكري بقيادة فليكس معلوم ودخل في صراع مع جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينات) (22) ، وكانت ليبيا في ذلك الوقت تدعم فرولينات ماليا وعسكريا ضد القوات الحكومية بقيادة معلوم(23).

وعندما انتقلت الحكومة التشادية إلى جوكوني عويضي عام 1979، وهي الحكومة التي أيدتها منظمة الوحدة الأفريقية على أن تكون مهمتها إجراء انتخابات حرة لإقامة حكومة دائمة تمثل الأغلبية، لكن عويضي ماطل في تنفيذ المهمة مما جعل الصدام بينه وبين قوات الشمال بزعامة حسين هبري، ونجح هبري في دخول العاصمة انجامينا في 6 يونيو 1982(24).

وقد شهد عهد جوكوني عويضي تطرفا ضد السكان المسلمين في الجنوب، حيث قالت مصادر دبلوماسية في تشاد في السادس من مارس 1979 إن أكثر من 800 أسير مسلم قد تم قتلهم في الأسبوع الأول من مارس في جنوبي تشاد، في واحدة من أسوأ المذابح العرقية في أفريقيا. ولم تعلق سلطات تشاد، المتورطة في الاحتراب الأهلي من أجل السيطرة على العاصمة، رسميا على عمليات القتل التي جرت بالقرب من موندو Moundou الواقعة على بعد حوالي 300 ميل من نجامينا. وذكر العائدون من المنطقة أنها شهدت ثلاثة أيام من العنف المطلق الذي كانت ضحيته الأقلية المسلمة هناك. وقالوا إن عمليات القتل بدأت بعد انتشار إشاعة عن مؤامرة إسلامية للاستيلاء على البلاد وفرض السيطرة العربية الإسلامية عليها. وقال شهود عيان إن عصابات من الشباب السود جالت المنطقة طيلة ثلاثة أيام بحثا عن الأسر المسلمة لقتلها. وخلال أعمال العنف هذه أخلت القوات الفرنسية حوالي 117 مقيما أوروبيا في المنطقة ونقلتهم إلى العاصمة. وروى اللاجئون روايات مرعبة عن عمليات القتل هناك(25).

نقلت وكالة الأسوشيتدبرس في 12 مارس 1979 تقارير عن مقتل ما لا يقل عن 200 مسلم عربي على يد جماعات من الجنود السود في ثاني مذبحة رئيسة في جنوبي تشاد خلال الأيام الأولى من شهر مارس. وقالت المصادر أن القتل الجماعي قد تم في أغلبه في يوم الجمعة في قرى بالقرب من الحدود

التشـــادية مـــع جمهوريـــة أفريقيـــا الوســـطى وأوردت المصـــادر أن الزعمـــاء المسلمين وجهوا اللوم في القتل إلى قوات العقيد وادال عبد القادر، وهو قائد قوات موالية للرئيس فليكس معلوم(26).

وأورد التقرير أنه منذ عشرة أيام مضت فإن حوالي 800 مسلم قد ذبحوا في منطقة موندو Moundou وحولها، وهي ثالث أكبر مدن قلب جنوبي تشاد. ومن المعروف أن جنوبي تشاد ذات كثافة سكانية عالية مأهولة بالسود الوثنيين أو المسيحيين بينما ينتشر المسلمون العرب في شمالي البلاد، لكن السود الجنوبيين يفوقونهم عددا على نحو إجمالي. ويسيطر المسلمون في الجنوب على الأعمال والتجارة، وهو الأمر الذي أثار العداء بين السود. وقد عزز هذه المشاعر العدائية الحرب الأهلية التي استمرت لخمسة أسابيع بين القوات الموالية لمعلوم، وهو جنوبي، وقوات رئيس الوزراء حسين حبري، وهو مسلم من الشمال(27).

وفي عام 1978 ذكر تقرير لوزارة الخارجية البريطانية أن السودانيين لا يزالون قلقين للغاية من الوضع المتدهور في تشاد، وهو الوضع الذي كان قد ازداد سوءا بسبب تدخل الليبيين والفرنسيين. كما تحدث التقرير عن مساعي السودان للتوسط بين الليبيين والتشاديين والعمل على إحلال المصالحة في تشاد[1]. وقد سقطت حكومة تومبالباي على إثر انقلاب عسكري بقيادة العقيد فلكس مالوم والذي دخل في صراع مع جبهة التحرير الوطني التشادي (فروليناات) حتى تشكلت حكومة انتقالية بزعامة جوكوني عويضي أيدتها منظمة الوحدة الأفريقية(28).

وقبل هذا عقدت مباحثات في السودان بين الحكومة التشادية وحسين هبري رئيس القوات المسلحة الشمالية –وهي جناح من أجنح فروليناات- بمبادرة من السودان وهذه المعارضة التي عقدت في الخرطوم برعاية الرئيس السوداني جعفر نميري وأسفرت عن اتفاق صلح بين هبري ومالوم ثم صار الميثاق الأساسي، وشكلت أول حكومة وحدة وطنية تولى فيها مالوم رئاسة الدولة، وتولى هبري رئاسة مجلس الوزراء، وصدر البيان الأول للسيد رئيس الوزراء عقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في انجامينا يوم 25 سبتمبر

1978، وكان البيان قد أشار إلى دور السودان والعلاقات التشادية السودانية بشكل واضح(29).

لكن سرعان ما توترت العلاقات بين عويضي وهبري حيث اشتعلت الحروب الأهلية في 21 مارس 1980 بين قوات الحكومة الانتقالية في عشر جبهات وقوات وزير الدفاع حسين هبري، واستمرت هذه الحروب تسعة أشهر داخل العاصمة انجامينا وتعرف هذه الحروب داخل تشاد باسم حرب التسعة أشهر. وبعد تسعة أشهر حسم جوكوني الموقف لصالحه بالاستعانة بالقوات الليبية التي دخلت العاصمة انجامينا بقوة قدرها أربعة آلاف جندي بكل عتادها مما أدى إلى انسحاب قوات حسين هبري نحو السودان في ديسمبر 1980 إلى أن استقرت في دارفور غرب السودان، ومن هناك أخذ حسين هبري يناضل ضد الوجود الليبي في تشاد انطلاقا من الأراضي السودانية(30).

وكان حبري قد اتخذ من منطقة دارفور الحدودية السودانية قواعد عسكرية في شرق تشاد وشن منها حرب عصابات طويلة وأحرز النصر، وكانت ليبيا تساند حركة جوكوني وقدمت مصر والولايات المتحدة له دعما عسكريا، وقد ساعدت حكومة نميري تلك الحركات بقيادة هبري وذلك لرغبة السودان ومصر والولايات المتحدة ومتمردي هبري في إحباط تطلعات ليبيا للتوسع جنوبا(31).

وبعد توتر في العلاقات بين ليبيا وجوكوني حصلت قوات هبري على مساعدات ليبية وكانت مرابطة على الحدود السودانية التشادية ودخلت انجامينا بعد قتال شرس مع قوات حكومة الوحدة الوطنية التشادية وانسحب جوكوني مع بعض قواته إلى الكاميرون في 7 يوليو 1982(32).

وخلال الحرب الأهلية التي اندلعت ما بين 1979 و1984 وسقوط العاصمة أنجامينا في يد المعارضة المسلحة، تدخلت فرنسا عسكريا لحماية سلطة الرئيس حسين حبري، كما أبرمت اتفاقا مع الجماهيرية الليبية، أعادت بموجبه هذه الأخيرة شريط أوزو الحدودي الغني بالثروات إلى تشاد ورغم تأكيدات فرنسا المستمرة بشأن سحب قواتها العسكرية المتواجدة بالقارة السمراء، وبصفة أساسية في ساحل العاج وتشاد، بعد التحولات العالمية والإقليمية في بداية هذا القرن، وتولى الاتحاد الإفريقي مهام حفظ الأمن في القارة بديلا عن القوى الدولية السابقة، إلا أن المبرر الذي ظلت باريس تسوقه

لتأخير هذا الانسحاب هو احتمالات انزلاق الوضع في إقليم دارفور السوداني المجاور إلى الحرب الأهلية، وعدم الثقة في النوايا الليبية بعد إعلان طرابلس تخليها عن طموحاتها النووية ولكن يبدو أن الدافع الحقيقي لإصرار فرنسا على البقاء في المنطقة هو التغلغل الأمريكي الذي صار يهدد مناطق إفريقية ظلت لعقود حكرا على الفرنسيين(33).

وكما سبق القول فقد كانت فرنسا تريد محاربة الحركات الانقلابية في تشاد مثل فروليناتوذلك لانتماءاتها العربية الإسلامية، وكذلك لخوف فرنسا على مصالحها في تشاد، فكانت فرنسا تقف بجانب تومبالباي، ثم بمجرد تخليه عن سياسات معينة وتوجهه نحو الشرق شاركت فرنسا في تدبير انقلاب عسكري ضده وأيدت موقف الجيش منه، وكذلك عندما انفجرت الحرب الأهلية بين هبري ومالوم دعمت فرنسا مالوم، ولكن بمجرد ظهور قوة هبري في المعارك التزمت الحياد الإيجابي ثم تأييد هبري بكل قوة ضد وقني داي الصديق لليبيا، وعندما رأى هبري ضرورة الاستفادة من الشركات الأمريكية البترولية دعمت فرنسا حركة إدريس ديبي، بل وصل الأمر إلى أن قامت فرنسا بالتنسيق مع كل من ليبيا والسودان لإسقاط هبري عام 1990، ولما جاء ديبي حظي بتأييد فرنسي ولم تعط فرنسا اهتماما يذكر لمسألة الديمقراطية (34).

وقد اتهمت المعارضة التشادية فرنسا بالتورط في القتال إلى جانب قوات ديبي في كثير من الانقلابات التي قامت ضده، وأن فرنسا له قوات متمركزة بشكل دائم في تشاد، وأن فرنسا كانت تقود عمليات اغتيال ضد قادة الفروليناتمثل اغتيال السيد إبراهيم آباشا[1] في 18 فبراير 1968، عندما حاصرته القوات الفرنسية واغتالته وقطعت رأسه وطافت به شوارع العاصمة فورت لامي، لذلك تطالب المعارضة دائما بخروج القوات الفرنسية من تشاد لما لها من ماض دموي(35).

وحتى يونيو 1971، كانت القوات الفرنسية متورطة في قمع العصابات المسلحة في الشمال لصالح الرئيس تومبالباي. وكانت الفروليناتتتحكم في وقت ما في غالبية المناطق الريفية لكن تم دفعها إلى المناطق الحدودية مع ليبيا والسودان من قبل القوات الفرنسية. ولاحظ المراقبون أن تشاد تعتبر، من بين بقية المستعمرات الفرنسية السابقة، أكبر دولة تابعة لفرنسا في أفريقيا(36). ولم يكن في إمكان الدولتين صاحبتي المصلحة في

إيجاد مواطئ أقدام لهما بتشاد من الوقوف على الرصيف كمتفرجين وبدأ فصل آخر من فصول العلاقات السودانية التشادية (37).

دعا الرئيس بومبيدو Pompidou، قبيل قيامه بزيارة للنيجر وتشاد في نهاية يناير 1971، في التاسع عشر من يناير 1971 لتسوية مبكرة للنزاع بين ليبيا وتشاد. وصرح الرئيس الفرنسي "أنه لمن الطبيعي للغاية أن نقلق من الخلافات الأخيرة بين ليبيا وتشاد وعلينا أن نكون تواقين لرؤية تسوية هذه المشكلات على نحو يرضي الطرفين ؛ لأن أي تدهور في التوتر سيؤدي إلى حالة عدم استقرار في هذا الجزء من أفريقيا"(38).

وقد أظهرت آخر الأرقام الرسمية لعام 1972 أن القوات الفرنسية قد فقدت حوالي 38 جنديا وعاني تسعة جنود فرنسيين من إصابات بالغة في هذا القتال. ووفقا لما أوردته الأرقام الفرنسية فإن 2869 من بين القتلى البالغ عددهم 3000 فرد ينتمون للفرولينات. وكان التوتر بين تشاد وليبيا قد وصل إلى ذروته في أغسطس 1971 عندما قطع الرئيس تومبالباي علاقات بلاده الدبلوماسية مع ليبيا واتهم الليبيين بأنهم يدعمون بقوة المتمردين في صفوف الفرولينات(39).

ومن جهة أخرى، فإن فرنسا تعتبر أول الدول الغربية التي اعترفت بالاستقلال الليبي عام1951 ونسجت علاقات إستراتيجية مع الملك إدريس ليكون حليفها في المنطقة, ولكنها لم تعترف بنظام معمر القذافي المنبثق عن انقلابه عام1969 وغدت آخر الدول التي أعادت علاقاتها بليبيا. وقد فاجأ القذافي فرنسا بعزمه إبرام صفقات عسكرية كان أبرزها شراؤه لخمسين طائرة ميراج في يناير1970 وحينما قرر الرئيس السادات استئناف الحرب التي بدأها الرئيس عبد الناصر زار العقيد فرنسا واشترى من الرئيس جورج بومبيدو نحو178 طائرة ميراج في أكبر صفقة عسكرية تبرمها فرنسا(40)، وهو الأمر الذي عقد من الوضع العسكري في تشاد.

اتسمت علاقة تشاد بجيرانها العربيات بالفتور أحيانا وبالتوتر أحيانا أخرى وربما كان ذلك راجعا إلى تزايد عدد لاجئي تشاد في عدد من الدول العربية في السودان وليبيا والجزائر حيث يلقى هؤلاء ما يلقاه المواطن الأفريقي في أي دولة أفريقية، وربما فسرت الحكومة التشادية استضافة مواطنيها اللاجئين على أنه عدوان

من جانب هذه الدول وتأييد من جانبها لدعاوى الثوار فبلغت العلاقات السودانية التشادية حالة أقرب إلى الحرب بين البلدين عام 1965 عقب تزايد نشاط لاجئي تشاد في السودان واحتضان الحكومة التشادية لبعض العناصر الانفصالية في السودان وبدأت حوادث الحدود اليومية تأخذ طابعا أكثر حدة إلى أن تدخل الرئيس هامانى ديورى رئيس جمهورية النيجر وشكلت على أثر ذلك لجنة تشادية سودانية لإزالة أسباب التوتر بين الدولتين وقد عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات كان آخرها في نوفمبر 1968 ولكن أعدادا متزايدة من اللاجئين التشاديين لا تزال تفد إلى مديرية دارفور السودانية مع تفاهم الموقف الداخلي في تشاد يضاف إلى ذلك أن علاقات تشاد بالجمهورية الليبية حيث يقيم الدردى أحد زعماء قبيلة التيبو مع نحو ألف من إتباعه لا يمكن وصفها بأنها علاقات طيبة يسودها حسن الجوار(41).

ثانياً- تأثير التحولات على دول الجوار :

أما فيما يختص بمصر وعلي الرغم من خلافها الكبير مع الحكومة السودانية في بعض الفترات إلا أنها حافظت على شعرة معاوية مع السودان بسبب مياه النيل وعدم إعطاء إثيوبيا أي ذريعة لتشكيل تحالف في حوض النيل الأزرق ضدها وهو الحوض الذي يمد مصر بأكثر من 85% من نصيبها من المياه . كما أن مصر كانت متشككة في رغبة جنوبيي السودان في الوصول إلى السلطة وكيفية تعاملهم مع العناصر الأخرى المناهضة لهم وخصوصا العرب عبر برنامج الدكتور جون قرنق الموسوم بمشروع السودان الجديد. وهم حلفاء طبيعيون لمصر بحكم اللغة والدين والثقافة والميول والاتجاهات(42).

وفيما تحتفظ فرنسا في مستعمرتها السابقة بـ1500 جندي يتوزعون بين القاعدة الرئيسية في مطار أنجامينا وقاعدتي أبيتشي وفايا- لارغو في إطار مهمة «ايبرفييه» (الصقر)، فإنها كانت تتطلع إلى تعزيز قواتها من خلال نشر قوة «يوفور» التي تضم 3500 عنصر نصفهم فرنسيون، وتعد أكبر عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي خارج أراضيه من دون مساعدة حلف شمال الأطلسي (43).

ومن المعلوم أن الفترة الممتدة ما بين العام 1964م وحتى العام 1979م هي فترة استقواء كل طرف من أطراف النزاع التشادي- التشادي بجهة خارجية،

يظهر ذلك في فترة حكم الرئيس "تمبلباي" الذي كان كثيرا ما يجد نفسه في أتون مصالح سياسية مع عدد من أصدقاء الأمس وأعداء اليوم، والعكس. وما يجدر ذكره أن تمبلباي بنفسه كان سببا في توتر سياسي بين البلدين في ستينيات القرن الماضي الشيء الذي خلدته ذاكرة الأدب الشعبي في المونولوج الشهير الذي أعده وقام بأدائه المونولوجست الشهير "بلبل" "تمبلباي عمل حركات بي جاي.. بي جاي وقعتو سوده"(44).

وهناك في تشاد حوالي 1200 جندي فرنسي من بينهم 450 جنديا يعملون في الجيش التشادي وفقا لمعاهدة التعاون بين البلدين. وهناك قاعدة جوية وكتيبة فرنسية متمركزة في تشاد بشكل دائم (45).

وكان هناك سببان رئيسيان دفعا تشاد إلى تغيير سياستها الخارجية تجاه العالم العربي منذ بداية عام 1973، وأسفر هذا التغيير عن نتائج داخلية بعيدة المدى. وأول هذين السببين مالي ، وثانيهما أمني. فقد نظرت تشاد للدول العربية الغنية بالبترول، ومن بينها ليبيا، على أنها توفر البديل الوحيد عن فرنسا للحصول على مخصصات مالية كبيرة. وفي ضوء حالة الفقر الشديدة التي كانت تعاني منها تشاد فإن وعد الدول العربية لها بتقديم المساعدات كان قويا بما فيه الكفاية كي لا يلقى أية مقاومة من تشاد. وقد سافر الرئيس التشادي والعديد من وزرائه إلى دول العالم العربي وأقاموا علاقات دبلوماسية مع العديد من هذه الدول. وأولت تشاد اهتماما خاصا بالمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا، وهي الدول التي كانت أقرب لتقديم المساعدات لتشاد. بأي حال فإنه بالرغم من بذل العديد من الوعود لتشاد بمنحها معونات، وخاصة خلال زيارة العقيد القذافي لها في عام 1974، فإنه لم يتحقق سوى نتائج هزيلة لهذه الوعود. وتم إنشاء بنك تشادي ليبي، لكن غالبية الجهود العربية تركزت على بناء المساجد ومدارس تعليم اللغة العربية. ولم يكن تغيير اتجاه سياسة تشاد الخارجية بدون ثمن. وكان هذا الثمن هو قطعها لعلاقاتها مع إسرائيل وخسارة المساعدات الفنية التي كانت تقدمها لتشاد، والتي اتسمت بأنها مهمة بالرغم من صغر حجمها(46).

الخاتمة :

يتضـــح من خلال دراســـة هذا الموضـــوع أن القارة الأفريقية قد عانت الكثير من الاستعمار الأوروبي لها ، وبالتحديد استعمار فرنسا لتشاد التي كانت مستعمرة فرنسية ارتبطت معها بعلاقات قوية جداً أثرت في مجريات الأحداث ، حيث أتخذت فرنسا من تشاد مركزاً رئيسياً لقوات الحلفاء ومن خلال دراستنا اتضح لنا أن سياسة فرنسا في تشـاد كسـياسـاتها في باقي المسـتعمرات الأفريقية ، وهي سـياسـة إحتواء الشـعوب المسـتعمرة اسـتيعابا ثقافيا ، وهي فرض الثقافة الفرنسـية على المسـتعمرات من لغة ونظم الحياة الاجتماعية والسـياسـية والإقتصـادية والتأثير النفسـي الذي يشـعر معه الشخص المستعمر وكأنه جزءا من الكيان الفرنسي ، وكذلك ارتبطت فرنسا مع تشاد بالعديد من التحالفات ومشـاركتها في حروبها الخارجية ، أذن يمكن الإشـارة إلى أن تشاد ارتبطت بفرنسا ارتباطاً وثيقاً في معظم سياسات فرنسا اتجاه تشاد .

الهوامش :

Kokko, Laura, Chad: A Background Report, Comprehensive Information on (1) Complex Crises (Civil- Military Fusion Centre), July 2012, p. 3.

(2) نبيـة الأصـفهاني: تشـاد مـن الحـرب الأهليـة إلـى حـرب التحريـر، السياسـة الدوليـة العـدد 88 ابريل 1987، ص 222.

(3) المرجع نفسه ، ص ص 222-223 .

(4)A letter from J. de C. Ling, West African Department, to Mr. John Wilson, FCO (London), on 22 December, 1977. (FCO88-1, H. M. Diplomatic Service, British Embassy, Fort Lamy, Chad, File No. 10/1377: Internal Political Situation (in Chad), the National Archives, London, 1971).

(5) مهـا محمـود صـالح: تشـاد، دراسـة فـي الجغرافيـا السياسـية، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2003، ص 139.

(6) شـوقي عطـا الله الجمـل وعبـد الله عبـد الـرازق إبـراهيم: تـاريخ أفريقيـا الحـديث والمعاصـر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص 396.

(7)المرجع نفسه، ص 396.

(8) المرجع نفسه ، ص ص396- 397.

(9) مها محمود صالح: مرجع سابق، ص 141.

(10) المرجع نفسه ، ص142

(11) محمد شريف جاكو: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان ، 1960 - 1990، ص130 .

(12) المرجع السابق، ص ص 139-140.

(13) كمـال محمـد عبيـد:العلاقات السـودانية التشـادية وأثرهـا فـي الثقافـة العربيـة التشـادية: السياسة الدولية العدد 89 أبريل 1988 مرجع سابق، ص ص 134-135 .

(14) المرجع نفسه، ص ص 139-140 .

(15) محمد شريف جاكو: مرجع سابق، ص ص 150- 151 .

(16) Kokko, Laura, Chad, Op. Cit. p. 3 .

(17)An attached report from M. C. Stark to John Wilson (FCO), 10 December 1971, p. 2. (FCO88-1, H. M. Diplomatic Service, British Embassy, Fort Lamy, Chad, File No. 10/1377: Internal Political Situation (in Chad), the National Archives, London, 1971).

(18) نبيه الأصفهاني: مرجع سابق، ص 118.

(19) نبيه الأصفهاني: مرجع نفسه ص118.

(20)A. J. Arkell, History of Darfur 1200-1700 AD, Sudan Notes and Records, Vol. 32, Part I, June 1951, pp. 51-3.

(21) محمـد قنـديل: فرنسـا والأزمـة فـي دارفـور، آفـاق عربيـة، الهيئـة المصـرية العامـة للاستعلامات، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007، ص168.

(22) مرجع سابق ص 169 .

(23) كمال محمد عبيد – مرجع سابق، ص 41 .

(24) المرجع نفسه .ص35
(25) محمد شريف جاكو ، مرجع سابق ص 140 .
(26)Background Brief on the Sudan: Internal Political Affairs, 26 October 1976, Departmental Series, Near East & North Africa Department, FCO, 093/ 932, File No. NFS 014/2 , Internal Political Situation in the Sudan, the National Archives, London, 1976, P. 5
(27) عبد الرحمن محمد الصالحي: دليل الدول الأفريقية، مطبوعات الجمعية الأفريقية، ط 4، القاهرة، 1991، ص116
(28) خالد حنفي علي محمود: السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2004، ص135.
(29) مرجع سابق، ص146 .
(30)800 Moslems Reported Killed in Chad Racial Violence, The Washington Post (1974-Current file); Mar 7, 1979; p. A19
(31)200 Moslems Said to Die In 2nd Chad Massacre, The Washington Post (1974-Current file); Mar 13, 1979;p. A12
(32)200 Moslems Said to Die In 2nd Chad Massacre, The Washington Post (1974-Current file); Mar 13, 1979;p. A12
(33)FCO 93/1643, Sudanese Foreign Policy, the Near East and North Africa Department, file no. 2/1, a letter from D. G. Tunstall to Palmer, dated on June 27, 1978, the National Archives, London, 1978, p. 1.
(34) عبد الرحمن محمد الصالحي: مرجع سابق، ص 116.
(35) المرجع نفسه ، ص 110.
(36) محمد شريف جاكو: مرجع سابق، ص251 .
(37) محمد شريف جاكو: المرجع نفسه، ص251 .
(38) المرجع نفسه ، ص252 .
(39) جلال عبد المعز: جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص92 .
(40) عبد الله صالح: الأزمة التشادية إلى أين؟ الأهرام الرقمي، 1 أبريل 2008 .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222106&eid=292
accessed on June 12, 2013
(41) محمد شريف جاكو: مرجع سابق، ص ص 547- 548.
(42) المرجع نفسه، ص ص 163- 164.
(43) كمال محمد عبيد: مرجع سابق، ص 156.
(44)[1] Brogan, Patrick, President of Chad Accuses Egypt of being Involved in Abortive Coup d'etat and Severs Relations, the Times newspaper, August 28, 1971 (FCO88-1, H. M. Diplomatic Service, British Embassy, Fort Lamy, Chad, File No. 10/1377: Internal Political Situation (in Chad), the National Archives, London, 1971).

(45) صلاح الدين عبد الحفيظ مالك: العلاقات السودانية التشادية.. مواسم من القطيعة والتوتر، مجلة السياسة الدولية العدد 91 يناير 1988 ص 93 .

(46)French appeal to Chad, the Guardian newspaper, January 20, 1972, FCO88-2, File No. 2/1, Chad: Foreign Policy and Relations, the National Archives, London, 1972.

(47) Ibid

(48) خالد سعد زغلول: قراءة في ملف العلاقات الفرنسية الليبية، جريدة الأهرام، 31 مارس 2011.

(49) شوقي الخشاب: الحرب الأهلية في تشاد، السياسة الدولية، العدد 20، ابريل 1970، السنة السادسة، ص150 .

(50) المعتصم أحمد علي الأمين: أثر التدخلات الليبية في العلاقات السودانية التشادية، 1990-2011، صحيفة سودانيل الإلكترونية، ديسمبر 2011.

(51) وسام متى: الأزمة في تشاد بين صراع القبائل والمصالح الأجنبية، جريدة السفير العربي الأسبوعية، 8 فبراير 2008،
http://www.assafir.com/WeeklyArticle accessed on June 10, 2013.

(52) شوقي الخشاب: الحرب الأهلية في تشاد، السياسة الدولية، العدد 20، ابريل 1970، السنة السادسة، ص150 .

(53)Brogan, Patrick, President of Chad accuses Egypt of being involved in abortive coup d'etat and severs relations, the Times, August 28, 1971 (FCO88-1, H. M. Diplomatic Service, British Embassy, Fort Lamy, Chad, File No. 10/1377: Internal Political Situation (in Chad), the National Archives, London, 1971).

(54)FCO 88/11, Foreign Policy of Chad, the British Embassy in Chad, file no. 2/1, Relations between Chad and the Arab World, a letter, April 30, 1974, West African Dept. London, the National Archives, London, 1974, p. 1.